https://doi.org/10.5281/zenodo.21995079

# الكماشة الديموغرافية حول الدولة الليبية والأطماع الجيوسياسية للدول المجاورة لها

**أ. د. إبراهيم محمد بن فائد**
أستاذ قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية/ كلية الآداب واللغات
جامعة طرابلس– ليبيا
e.abofaed@uot.edu.ly

**أ. محمد احمد الكف**
أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا/ كلية الآداب والعلوم – قصر خيار
جامعة المرقب– ليبيا.
mohamedalkef@gmail.com

**الملخص:**

تُعدّ الكماشة الديموغرافية ظاهرة جيوسياسية ناتجة عن التفاوت الكبير في معدلات النمو السكاني بين ليبيا ودول جوارها، خاصة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ففي حين تشهد ليبيا تباطؤًا سكانيًا وكثافة منخفضة، تعرف الدول المجاورة انفجارًا ديموغرافيًا يصاحبه ضعف اقتصادي وندرة في الموارد، ما يدفع باتجاه ضغوط بشرية متزايدة على الحدود الليبية عبر الهجرة غير النظامية والتسلل بحثًا عن فرص أفضل.هذا الواقع الديموغرافي يولد تهديدات اقتصادية وأمنية واجتماعية، ويزيد من حدة الأطماع الجيوسياسية الإقليمية والدولية في ليبيا بما تمتلكه من ثروات نفطية وموقع استراتيجي. تسعى الدراسة إلى تحليل هذه الظاهرة وتفسير انعكاساتها على الأمن القومي الليبي، مع اقتراح سياسات سكانية وتنموية متكاملة تعزز الأمن الديموغرافي وتحدّ من تأثير الضغوط السكانية الخارجية.

**الكلمات الافتتاحية:** الكماشة، الديموجرافيا، الهجرة، الاختلال السكاني، جيوسياسية.

– الجزء الثاني من بحوث المؤتمر الجغرافي الثامن عشر والذي عقد بجامعة الجفرة بتاريخ 17-18- ديسمبر 2025 ، بعنوان (**البيئات الجغرافية الليبية الجافة وشبه الجافة: الواقع – الآفاق – التحديات** ، ( **2026.08.15** م) **https://jlgs.ly/ojs**.

# *The Demographic Clamp around the Libyan State and the Geopolitical Ambitions of Its Neighboring Countries*

**Prof. Dr. Ibrahim Mohamed bin Fayed**
Department of Geography and Geographic Information Systems
Faculty of Arts and Languages, University of Tripoli- Libya.
abofaed@uot.edu.ly

**Mohamed Ahmed Alkef**
Department of Geography, Faculty of Arts and Sciences – Gasr Khiar
Al-Merqab University- Libya.
mohamedalkef@gmail.com

***Abstract*:**

The demographic clamp represents a geopolitical phenomenon resulting from the significant disparity in population growth rates between Libya and its neighboring countries, particularly those south of the Sahara. While Libya experiences slow population growth and low density, surrounding states face demographic explosions coupled with weak economies and scarce resources, creating increasing human pressures on Libyan borders through irregular migration and infiltration in search of better opportunities. This demographic reality generates economic, security, and social threats, while intensifying regional and international geopolitical ambitions toward Libya due to its strategic location and rich oil resources. The study aims to analyze this phenomenon and assess its implications for Libyan national security, proposing integrated demographic and developmental policies to strengthen demographic security and mitigate the impacts of external population pressures.

***Keywords***: Pincer, Demography, Migration, Population Imbalance, Geopolitical.

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995079

**مقدمة:**

تُعد السيطرة على معدلات النمو السكاني والحدّ من ارتفاعها المتسارع هدفًا رئيسيًا تسعى إليه العديد من دول العالم، ولا سيّما الدول ذات المساحة الجغرافية المحدودة والموارد الاقتصادية الشحيحة. ولتحقيق هذا الهدف تُعتمَد مجموعة من السياسات والخطط السكانية التي تستهدف الحد من النمو السكاني سواء بالتأثير في الزيادة الطبيعية المرتبطة بمعدلات المواليد والوفيات، أو في الزيادة غير الطبيعية الناتجة عن تدفقات الهجرة بأشكالها المختلفة. واتخذت بعض الدول إجراءات مباشرة للحد من النمو السكاني الطبيعي، فعلى سبيل المثال تبنّت الصين سياسات صارمة للحد من المواليد، بينما اعتمدت دول أخرى مثل مصر سياسات تشجع على الهجرة إلى خارج البلاد بهدف تخفيف الضغط السكاني الناجم عن محدودية الموارد مقارنة بارتفاع معدلات النمو. في المقابل يشكّل تراجع معدلات النمو السكاني الطبيعي–وخصوصًا المرتبط بانخفاض معدلات المواليد والخصوبة– تحديًا ديموغرافيًا لدى بعض الدول ذات الامتداد الجغرافي الواسع، والغنية بالموارد الاقتصادية، لكنها تعاني من انخفاض الكثافة السكانية. وتتفاقم هذه الإشكالية عندما تكون هذه الدول محاطة بدول ذات كتلة سكانية ضخمة وموارد محدودة، بحيث تصبح عرضة لتدفقات بشرية كثيفة أشبه ما تكون بحوض وادي منخفض يستقبل المياه المتدفقة من المرتفعات المحيطة به. وينتج عن هذا الوضع عدد من الإشكالات الديموغرافية المرتبطة بالهجرة الوافدة، بما في ذلك التغيرات في البنية السكانية، وما يرافقها من تداعيات اجتماعية واقتصادية وأمنية. وانطلاقًا من هذه الاعتبارات تتناول هذه الورقة بالتحليل حجم الكتلة السكانية في ليبيا مقارنة بدول الجوار، بهدف استجلاء الآثار الديموغرافية المحتملة الناجمة عن التباينات الكبيرة في حجم السكان والموارد والمساحة بين ليبيا ودول الطوق.

**مشكلة البحث:**

تواجه الدولة الليبية في السنوات الأخيرة تحديًا ديموغرافيًا متصاعدًا يتمثّل فيما يُعرف بالكماشة الديموغرافية، نتيجة الفوارق الكبيرة في معدلات النمو السكاني بينها وبين دول الجوار الإفريقية، خصوصًا تلك الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. فبينما تشهد ليبيا تباطؤًا في معدل النمو السكاني وتراجعًا في حجم الفئات المنتجة، تشهد الدول المجاورة انفجارًا ديموغرافيًا يترافق مع أزمات اقتصادية وبطالة مرتفعة وندرة في الموارد، ما يجعل ليبيا بما تمتلكه من ثروات نفطية واستقرار نسبي هدفًا لتلك الضغـــوط السكانية. وانطـــلاقًا من المشكلة المطروحة يمكن صياغة أسئلة الدراسة على

النحو الآتي:

1. ما طبيعة الكماشة الديموغرافية المحيطة بليبيا ؟ وكيف يمكن توصيف التفاوت السكاني بين ليبيا ودول الجوار ؟
2. إلى أي مدى يسهم هذا التفاوت الديموغرافي في تشكيل ضغوط بشرية وهجرات غير نظامية نحو ليبيا ؟
3. كيف ترتبط الكماشة الديموغرافية بالأطماع الإقليمية والدولية في الموارد الليبية ؟
4. ما الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لهذا الاختلال السكاني على الدولة الليبية ؟
5. ما السياسات السكانية والأمنية والتنموية المقترحة للحد من آثار الكماشة الديموغرافية وتعزيز الأمن الديموغرافي لليبيا ؟

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة جرى تنظيم هذه الورقة البحثية في عدد من المحاور الرئيسة: يتناول المحور الأول تحليل تطور معدلات النمو السكاني في ليبيا مقارنة بدول الجوار، مع إبراز أثره في اتساع الفجوة السكانية بينها وبين تلك الدول. أمّا المحور الثاني فيركّز على التحولات في أنماط التوزيع الجغرافي للسكان داخل ليبيا، ودورها في تعزيز المخاطر الأمنية على طول الحدود. ويستعرض المحور الثالث الآثار السلبية الناجمة عن التفاوت في حجم السكان والموارد بين ليبيا ودول الطوق، بينما يخصِّص المحور الرابع لعرض السياسات السكانية المستقبلية، إلى جانب تقديم أبرز النتائج والتوصيات والخاتمة.

**فرضيات البحث:**

1. يؤدي التفاوت الكبير في النمو السكاني بين ليبيا ودول جوارها إلى نشوء ضغوط بشرية وهجرات غير نظامية نحو الأراضي الليبية.
2. تمثّل الكماشة الديموغرافية عاملًا محفزًا للأطماع الإقليمية في الموارد الليبية، خاصة في ظل ضعف التنمية في الدول المجاورة.
3. ينعكس الضغط الديموغرافي الخارجي سلبًا على الأمن الاجتماعي والاقتصادي داخل ليبيا عبر زيادة البطالة والمنافسة على الموارد.
4. يمكن تقليص آثار الكماشة الديموغرافية عبر سياسات سكانية واقتصادية متكاملة تشمل التنمية الحدودية وتعزيز التعاون الإقليمي.

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995079

**أهداف البحث:**

1. تحليل الفوارق السكانية بين ليبيا ودول الجوار من حيث معدل المواليد الخام، والخصوبة الكلية، وحجم القوى العاملة.
2. تفسير مفهوم الكماشة الديموغرافية في السياق الليبي وربطه بالتحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.
3. استكشاف انعكاسات الضغوط السكانية الخارجية على الاستقرار الداخلي والسياسات الحدودية الليبية.
4. تحديد أبعاد الأطماع الإقليمية والدولية في ليبيا في ظل التغيرات الديموغرافية المحيطة بها.
5. تقديم مقترحات استراتيجية لتعزيز الأمن الديموغرافي والسيادة الوطنية عبر سياسات سكانية وتنموية متوازنة.

**أهمية البحث:**

1. تُعدّ هذه الدراسة من المحاولات البحثية القليلة التي تتناول موضوع الكماشة الديموغرافية في السياق الليبي، مما يسهم في سد فجوة معرفية في الأدبيات الديموغرافية والاستراتيجية المتعلقة بالمنطقة.
2. تكتسب الدراسة أهميتها من قدرتها على لفت انتباه صانعي القرار إلى المخاطر المحتملة التي تنجم عن الكماشة الديموغرافية المحيطة بليبيا، ولا سيما في ظل تنامي الأطماع الإقليمية لدول الجوار، بما يستدعي تطوير استراتيجيات فعّالة للتعامل مع هذه التحديات.
3. تساعد النتائج على صياغة سياسات وطنية فعّالة لإدارة الحدود والهجرة والتنمية في المناطق الحدودية.
4. تبرز الدراسة البعد السكاني عاملًا مؤثرًا في الأمن القومي الليبي، مما يعين صانعي القرار على التعامل مع التحديات الإقليمية بمنظور استشرافي.
5. تسلط الضوء على العلاقة بين الفوارق الديموغرافية وأطماع القوى الخارجية في الثروات الليبية، بما يتيح فهمًا أعمق لمسببات الضغوط البشرية والاقتصادية.

**حدود البحث المكانية والزمنية:**

تتركز الدراسة على الدولة الليبية ومجالها الجغرافي وحدودها مع دول الجوار الإفريقية (تشاد، النيجر، السودان، الجزائر، وتونس)، مع تركيز خاص على الحدود الجنوبية؛ نظرًا لكونها الأكثر تأثرًا

بالحركة السكانية والهجرات غير النظامية. كما تمتد الدراسة لتشمل التحليل المقارن لمعدلات النمو السكاني والخصوبة في ليبيا والدول المجاورة لتوضيح التفاوت الذي يولّد ظاهرة "الكماشة الديموغرافية." ويغطي الإطار الزمني للدراسة الفترة من 2000 إلى 2023.

**منهجية البحث:**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه الأنسب لتناول الظواهر السكانية والجيوسياسية ذات الطبيعة المركّبة، إذ يهدف إلى تحليل الواقع الديموغرافي والجغرافي والسياسي الذي يحيط بالدولة الليبية، وفهم العلاقة التفاعلية بين التحولات السكانية الداخلية والضغوط الإقليمية والدولية على مواردها وحدوده. كما تمّ الاستعانة بالمنهج الاستقرائي عند تحليل المؤشرات الجزئية (مثل معدلات النمو، الهجرة، والنسب العمرية) واستخلاص الاتجاهات العامة المؤثرة في الأمن القومي الليبي، كما تمّ تحليل البيانات باستخدام التحليل الكيفي الكمي المدمج، حيث أُستخدم التحليل الكمي في معالجة ما أمكن جمعه من بيانات عددية (النمو، الخصوبة، الهجرة). واستخدم التحليل الكيفي في تفسير المعطيات السلوكية والاجتماعية والسياسية التي رُصدت بالملاحظة الميداني، كما جرى توظيف إطار التحليل الجيوسياسي والديموغرافي المقارن لإبراز الفوارق السكانية والاقتصادية بين ليبيا والدول المجاورة، وربطها بسياقات الأطماع الإقليمية والدولية.

**أدوات جمع البيانات:**

المصدر الرئيسي للبيانات المستخدم في تحليلنا هو مجموعة بيانات مصفوفة تتبع النزوح (DTM) الخاصة بليبيا، والتي أعدّتها المنظّمة الدولية للهجرة (IOM) وتعتمد المصفوفة على استبيانات دورية لتتبع حركة المهاجرين الدوليين غير النظاميين الذين يمرّون عبر ليبيا أو يقيمون فيها مؤقتًا. وجمعنا هذه المعلومات مع بيانات جغرافية إضافية تتعلق بالأنشطة الاقتصادية المحلية وأحداث النزاع التي وقعت في ليبيا منذ بداية الحرب الأهلية الليبية الثانية، ونظرًا لقلة الإحصائيات الموثوقة وتذبذب إنتاج البيانات الرسمية في السنوات الأخيرة، اعتمد الباحثان على أداة الملاحظة المباشرة وسيلة رئيسة لجمع البيانات، إلى جانب المصادر الثانوية المتاحة، وأُستخدمت الملاحظة العلمية المباشرة في البحث بصفة الباحثيْن من سكان الدولة الليبية، ما أتاح لهما رصد عدد من الظواهر الديموغرافية والاجتماعية ميدانيًا، مثل تحركات السكان بين المناطق الداخلية والحدودية، والتغير في التركيبة العمرية في مناطق محددة، وأنماط الهجرة غير النظامية وطرق العبور مع تأثير الأوضاع الأمنية

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995079

والسياسية في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية. وتمت الملاحظة بصورة منهجية عبر تسجيل الظواهر في سجلات دورية مع توصيف زمني ومكاني دقيق لكل ملاحظة. أمّا البيانات الثانوية فشملت تقارير المنظّمات الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، البنك الدولي)، والإحصاءات السكانية المتاحة من الجهاز المركزي للإحصاء الليبي إنْ وجدت، مع الدراسات الأكاديمية والبحوث السابقة ذات الصلة بالهبة الديموغرافية والجيوبوليتيك الإقليمي.

**الدراسات السابقة:**

من بحث الباحثيْن العميق لوحظ قلة الدراسات السابقة في موضوع الكماشة الديموغرافية حول ليبيا، وهناك مجموعة من التقارير تدرس الهجرة إلى الدولة الليبية من زوايا متعددة، مركزة على التفاعلات بين الهجرة الدولية غير النظامية، التركيبة العمرية للسكان، والضغوط الاقتصادية والسياسية على الدولة، وتشير تقارير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) 2021 – 2032 إلى أنّ ليبيا تُعدّ دولة عبور رئيسية للمهاجرين الدوليين غير النظاميين، حيث تعتمد مصفوفة تتبع النزوح (DTM) على استبيانات دورية لتسجيل تحركاتهم ومواقع إقامتهم المؤقتة. تكشف هذه البيانات عن تركّز أعداد كبيرة من المهاجرين في مناطق محددة، ما يخلق ضغوطًا على الموارد والخدمات الأساسية، ويجسد ما يمكن اعتباره كماشة ديموغرافية على المستوى المحلي.

وفي دراسة قدمتها العياطي (2025)، بعنوان "الهجرة غير الشرعية في ليبيا: الأسباب الخفية والتداعيات الصادمة" والمقدم إلى الندوة العلمية تحت شعار "الهجرة فير القانونية: الآثار والتداعيات وانعكاساتها على المجتمع المدني الليبي" سلطت هذه الدراسة الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمحورين أساسيين وهما: الأسباب والآثار، وأكدت أنّ ليبيا لديها ثلاثة أسباب جوهرية ساهمت بشكل كبير في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأصبحت محط أنظار المهاجرين من دول الجوار وتتمثّل هذه الأسباب في الآتي: أولاً: الافتقار السكاني لليبيا بسبب انخفاض معدلات النمو السكاني، ثانيًا: الرقعة الجغرافية لليبيا، فليبيا تمتلك مساحة جغرافية شاسعة تبلغ نحو 1.655000 كم$^2$، إلّا أنّ التوزيع الجغرافي للسكان فيها غير متوازن وهذا يُعدّ من الأمور التي تؤخذ على الوضع الديموغرافي الهش لليبيا الأمر الذي جعلها محط أنظار الدول المجاورة. ثالثًا: الوضع السياسي في ليبيا: فليبيا تعاني من الانقسام السياسي وتحيط بها 6 دول جلها تزخر بالزخم الديموغرافي، وأكدت على ضرورة التحرك من قِبل صناع القرار بليبيا لأنّ الخطر سيزداد والطوفان قادم، على اعتبار أنّ أعداد السكان في الدول المجاورة في زيادة مستمرة ويقابلها ضعف وهشاشة

دولة مجاورة لتلك الدول غنية بمتطلبات العيش الكريم كليبيا، الأمر الذي يشجع على زيادة أفواج المهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين الأمر الذي جعل ليبيا تقع داخل ما يسمى بالكماشة الديموغرافية وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج نذكر منها:

1. تمتلك ليبيا مساحة جغرافية كبيرة وتوزيع جغرافي للسكان غير متوازن، فالتشتت كبير في توزيع السكان فالهيكل العمراني الليبي يتكون من نواة عمرانية تتألف من مدينتين كبيرتين (طرابلس وبنغازي) ومن مجموعة من المدن الإقليمية متوسطة الحجم، ويُعدّ هذا ضعفًا استراتيجيًا أمنيًا.
2. الوضع السياسي في ليبيا ساهم في تفاقم هذه الظاهرة مع إحاطة ليبيا بـ6 دول مكتظة بالسكان وتبحث عن بديل لقاطنيها مع انتشار ظاهرة البطالة فيها وقلة الإمكانيات الاقتصادية.
3. تربط ليبيا بهذه الدول الستة منافذ برية حدودية ويُعدّ منفذ امساعد والسلوم بين ليبيا ومصر أطولهم، وثانيهما المنفذ البري بين تشاد وليبيا عن طريق منفذ السارة، يليه الجزائر عبر معبر غدامس ومعبر ايسين، ثم تونس عن طريق وازن ذهيبة وراس جدير، فالسودان عبر منفذ العوينات والنيجر عبر منفذ الثوم.
4. أوضحت تقارير منظومة التتبع للنازحين أنّ عدد المهاجرين إلى ليبيا في زيادة مستمرة، وأنّ أكبر جنسية موجودة على الأراضي الليبية من دولة النيجر تليها دولة مصر ثم تشاد تليها السودان ونيجيريا وغيرها من الجنسيات الأخرى.
5. يضم الغرب الليبي العدد الأكبر من هؤلاء المهاجرين يليه الشرق الليبي ثم الجنوب الليبي، وتُعدّ ليبيا منطقة استقرار وليس عبور لغالبية المهاجرين المتواجدين فيها.
6. للهجرة غير الشرعية آثار على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والأمن القومي والسياسي والصحي.

وقدمت الدراسة العديد من التوصيات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. ضرورة تفعيل القوانين التي تجرم الهجرة غير الشرعية.
2. ضرورة تكاثف جميع الأجهزة الأمنية والرقابية للحد من هذه الظاهرة من أجل الحفاظ على الهوية الليبية من الضياع بسبب زيادة أعداد المهاجرين سواء كانوا شرعيين أو غير شرعيين.
3. تفعيل دور مخاتير المحلات فمن خلالهم يتم رصد وتتبع المهاجرين المقيمين داخل كل محلة ومتابعة من يقـومون بإيجـار بيوتهم لهـؤلاء المهاجرين ومطالبتهم وإلزامهم بالأوراق الرسمية والشهادات الصحية لضمان استقرار المحلات والمدن في ليبيا." (العياطي، 2025، ص7-17)

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995079

## 1. طبيعة الكماشة الديموغرافية التي تحيط بالدولة الليبية:

تخلق الكماشة الديموغرافية ضغطًا خارجيًا مستمرًا على الدولة الليبية يؤثر على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي بل يصل إلى هويتها الوطنية، ويتجلى هذا المفهوم بوضوح بتحليل الجدول (1) ويتضّح أنّ ليبيا تمثّل فقط 2.4 % من إجمالي عدد سكان الدول السبع. مقابل ذلك مصر وحدها تمثّل 47.3%، أي أنّ عدد سكانها يفوق عدد سكان ليبيا بنحو 20 ضعفًا، والسودان والجزائر أيضًا يفوق عدد سكان كل منهما عدد سكان ليبيا بحوالي 6 إلى 7 أضعاف. وحتى الدول الأصغر حجمًا مثل النيجر وتشاد تُسجّل كل واحدة منهما تعدادًا سكانيًا يعادل 3 إلى 4 أضعاف عدد سكان ليبيا. وتمثّل ليبيا أقل من ربع سكان السودان، وهذا يدل على عدم التوازن السكاني الحاد فالفجوة الديموغرافية بين ليبيا وجيرانها تعني أنّ التوزيع السكاني الإقليمي غير متناظر، مما يخلق واقعًا جيوسياسيًا هشًا. وتُحاط ليبيا فعليًا بكماشة ديموغرافية تتكون من الشرق مصر، الدولة الأكثر سكانًا في شمال إفريقيا، بضغط بشري كبير، ونسبة شباب مرتفعة، ومعدلات بطالة عالية. وغربًا الجزائر وتونس، والتي تشهدان ضغوطًا اقتصادية خاصة في فئة الشباب، ما يجعل ليبيا وجهة محتملة للهجرة والتهريب، وجنوبًا النيجر وتشاد والسودان، التي تعاني من ضعف التنمية وانتشار الفقر، وتشكّل معابر رئيسية للهجرة غير النظامية.

**الجدول (1) تقديرات عدد سكان الدول المجاورة للدولة الليبية (2023)**

| ت | الدولة | عدد السكان (2023) | النسبة |
|---|---|---|---|
| 1 | تونس | 12200431 | 4.0 |
| 2 | مصر | 144535772 | 47.3 |
| 3 | الجزائر | 46164219 | 15.1 |
| 4 | النيجر | 26159867 | 8.6 |
| 5 | تشاد | 19319064 | 6.3 |
| 6 | السودان | 50042791 | 16.4 |
| 7 | ليبيا | 7305659 | 2.4 |
| **المجموع** | | 305727803 | 100 |

World Bank, & National Statistical Offices. (n.d.). Population and migration data table. Washington, DC: World Bank. Retrieved from https://data.worldbank.org/

وهذه الفجوة تجعل ليبيا عرضة لما يُعرف بالضغط السكاني العابر للحدود، حيث يتزايد تدفق الأفراد من دول ذات كثافة سكانية مرتفعة نحو ليبيا، وهو يشكّل تحديات أمنية وهيكلية فالكثافة السكانية العالية في دول جنوب ليبيا (النيجر، تشاد، السودان) تقابلها حدود طويلة وضعف في الرقابة الأمنية.

**الشكل (1) حركة المهاجرين بين الدول وصولًا إلى الدولة الليبية.**

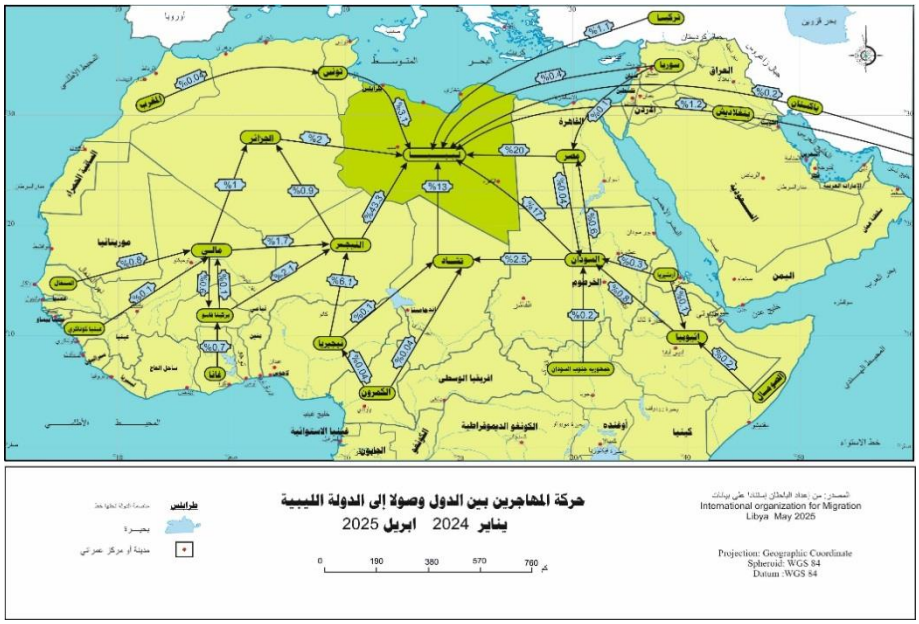


ووفقًا لتقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHR ,2023)، فإنّ هذه المناطق تشكّل ممرات نشطة للهجرة غير النظامية، والتهريب، والأنشطة العابرة للدولة، وتشكّل ضغوط على الموارد والخدمات فتدفق المهاجرين غير النظاميين، إضافة إلى النزوح الداخلي يرهق البنية التحتية الليبية الهشة، لا سيما في المناطق الحدودية والجنوبية. وتُشير تقديرات صندوق النقد الدولي (IMF,2023)، إلى أنّ الإنفاق العام في ليبيا يتجه أكثر إلى الخدمات الأساسية الطارئة بدلًا من الاستثمار طويل المدى. ويمكن أنْ تسبب الكماشة الديموغرافية اختلالات في الهوية الوطنية والديموغرافيا الثقافية بتحولات بنيوية في التركيبة السكانية، خصوصًا في الجنوب، حيث باتت الهويات القبلية والمهاجرة متداخلة. ويمكن لهذا التغير أنْ يؤدي إلى صراعات حول الموارد والانتماء السياسي والتمثيل المحلي، كما حدث في عدة حوادث قبلية حدودية (International Crisis Group, 2023).

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995079

وفي ظل الكماشة الديموغرافية تواجه ليبيا خطر فقدان التركيز على توظيف إمكاناتها البشرية الداخلية بسبب انشغالها بالأعباء السكانية الوافدة، والاستنزاف المؤسسي في مواجهة الموجات السكانية الخارجية يؤدي إلى تشتيت الأولويات التنموية، وتأخير بناء اقتصاد قائم على السكان المحليين الشباب، مع الفجوة في التعليم والتأهيل المهني بين السكان المحليين والوافدين تفاقم فوضى سوق العمل، وتزيد من صعوبة تحقيق إنتاجية مستدامة. وعلى الرغم من التحديات توفر هذه الوضعية فرصًا إذا ما تمّت إدارتها بفعالية بإعادة تموضع ليبيا مركز عبور منظّم إقليميًا للهجرة القانونية نحو أوروبا، ضمن شراكات اقتصادية، وتوظيف بعض العمالة الوافدة منخفضة المهارة في قطاعات البناء والزراعة والخدمات في حال وجود تنظيم قانوني ومؤسسي.

## 2. الميزان الديموغرافي للدولة الليبية مع دول الطوق الأول:

يُظهر الشكل (2) البيانات السكانية لدول الطوق الأول حول ليبيا تباينًا دالًّا في أحجام السكان ونسبهم النسبية، حيث تستحوذ مصر على الحصة الأكبر بما نسبته 47.3% من إجمالي سكان الإقليم، ما يعكس ثقلها الديموغرافي مقارنة ببقية الدول ذات الصلة، وتأتي السودان في المرتبة الثانية بنسبة 16.4%، متقدمة على كلٍّ من الجزائر التي تبلغ نسبتها 15.1% والنيجر بنسبة 8.6%. أمّا تشاد فتُمثّل 6.3% من مجموع سكان الإقليم، تليها تونس بنسبة 4%. وفي المقابل، تُسجّل ليبيا أدنى نسبة سكانية ضمن دول الطوق الأول، إذ لا تتجاوز 2.4% فقط. وتعكس هذه الصورة الديموغرافية فجوةً واسعة في الأحجام السكانية بين ليبيا وجيرانها، ما يترتب عليه آثار استراتيجية مهمّة، أبرزها عدم التوازن السكاني بين ليبيا والدول المجاورة ذات الكتل البشرية الكبرى، لاسيما مصر والسودان والجزائر.

كما يُفسّر هذا التفاوت الاتجاه المتزايد لحركة الهجرة من الدول ذات الكثافة السكانية الأعلى نحو ليبيا، إذ تشكّل ليبيا –رغم قلة سكانها– وجهة جاذبة نسبيًا بحكم موقعها الجغرافي وارتباطها بمسارات الهجرة نحو أوروبا. وبالتالي تبرز أهمية إدراك هذا التفاوت الديموغرافي في فهم ديناميات الحدود، والتغيرات السكانية، والضغوط المحتملة على البنية الاجتماعية والاقتصادية الليبية.

الشكل (2) الميزان الديموغرافي بين الدولة الليبية ودول الطوق الأول.

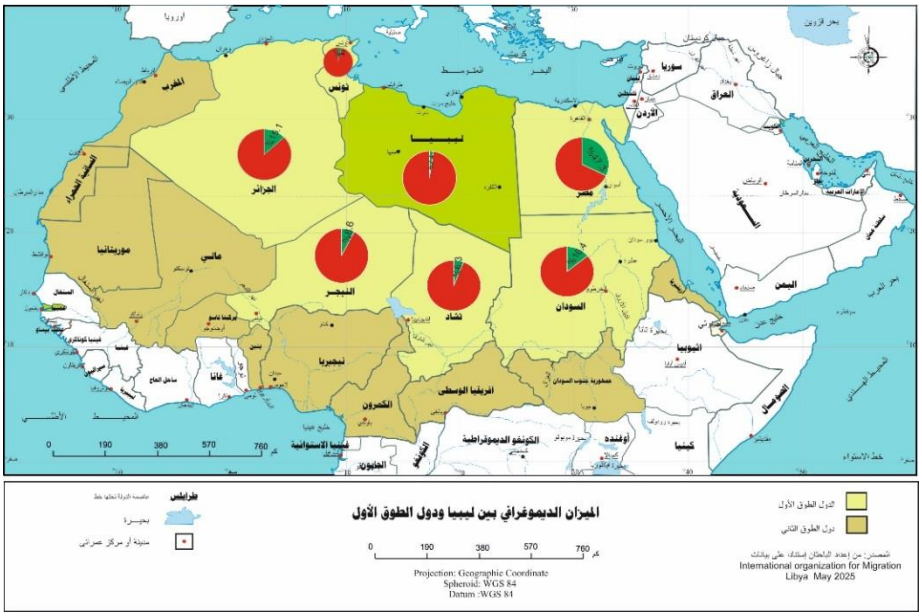


## 3. المؤشرات السكانية بين الدولة الليبية ودول الطوق:

تُظهر المقارنة السكانية بين ليبيا ودول الطوق المحيطة بها –مصر، السودان، تشاد، النيجر، الجزائر، وتونس– تباينات ديموغرافية واضحة تعكس مراحل مختلفة من التحول السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول (2) بعض المؤشرات السكانية للدولة الليبية ودول الطوق لسنة (2023).

| الدولة | معدل المواليد الخام | معدل الخصوبة الكلية | القوة العاملة |
|---|---|---|---|
| ليبيا | 17 | 2.4 | 2,584.88 |
| مصر | 21 | 2.8 | 33,748.78 |
| السودان | 34 | 4.3 | 10,949.09 |
| تشاد | 42 | 6.1 | 6,599.92 |
| النيجر | 42 | 6.1 | 10,486.04 |
| الجزائر | 20 | 2.8 | 13,294.28 |
| تونس | 14 | 1.8 | 4,246.89 |

World Bank, & National Statistical Offices. (n.d.). Population and migration data table. Washington, DC: World Bank. Retrieved from https://data.worldbank.org/

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995079

من الجدول (2) تشير المؤشرات السكانية المقارنة إلى أنّ ليبيا تقع في موقع جغرافي محاط ببيئات ديموغرافية متباينة تشكّل ما يمكن تسميته بالكماشة الديموغرافية، فمن الشرق تُظهر مصر معدلًا مرتفعًا للمواليد (21 بالألف) وخصوبة تبلغ (2.8)، مصحوبتين بقوة عمل ضخمة تتجاوز (33.7) مليون نسمة، ما يعكس فائضًا سكانيًا وضغطًا محتملًا في اتجاه الغرب. أمّا الجنوب حيث تمتد حدود ليبيا مع السودان وتشاد والنيجر فيتميز بخصوبة مرتفعة جدًا (بين 4.3 و6.1) ومعدلات مواليد تصل إلى (42 بالألف)، ما يعني قاعدة شبابية واسعة وتدفقات بشرية محتملة نحو الشمال بحثًا عن فرص أفضل. وفي المقابل يُظهر الغرب المتمثّل في الجزائر وتونس خصوبة منخفضة تتراوح بين (1.8 و2.8) ومعدلات مواليد معتدلة (14–20 بالألف)، تعكس انتقالًا ديموغرافيًا متقدمًا واستقرارًا نسبيًا، وهذا التناقض الديموغرافي المحيط بليبيا يجعلها بين مناطق ذات انفجار سكاني جنوبًا وشرقًا ومناطق ذات انكماش سكاني غربًا، وهو ما يخلق ضغوطاً متزايدة على أمنها وحدودها واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

**4. نسب المهاجرين إلى ليبيا من دول الطوق الأول والطوق الثاني:**

يظهر الشكل (3) المتعلق بتوزيع المهاجرين إلى ليبيا من دول الطوق الأول والطوق الثاني تباينًا واضحًا في نسب الوافدين، إذ تأتي النيجر في المرتبة الأولى بنسبة 43% نتيجة حدودها الصحراوية المفتوحة مع ليبيا ودورها المحوري معبرًا رئيسًا للمهاجرين من غرب ووسط إفريقيا، تليها مصر بنسبة 20% بفعل القرب الجغرافي ورغبة الأفراد في البحث عن فرص اقتصادية داخل ليبيا، ثم السودان بنسبة 17% نظرًا لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي داخله، إلى جانب كونه ممرًا رئيسيًا لمهاجري دول الطوق الثاني مثل الصومال وإثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان، فيما يشكّل القادمون من تشاد نحو 13% من إجمالي الوافدين عبر حدود يسهل اختراقها بسبب النشاط المتنامي لشبكات التهريب. في المقابل، تظهر تونس والجزائر بأدنى نسب، تبلغ 3% و2% على التوالي، ويرجع ذلك إلى قوة الرقابة الحدودية نسبيًا في الجهة الغربية، وضعف دوافع الهجرة نحو ليبيا مقارنةً بالاتجاه المباشر نحو أوروبا، إضافةً إلى محدودية نشاط شبكات التهريب في هذه المسارات مقارنة بالحدود الجنوبية. وتعكس هذه السمات الجغرافية والسياسية والاقتصادية الأهمية المحورية لليبيا ضمن منظومة الهجرة الإقليمية باعتبارها نقطة عبور مركزية نحو شمال إفريقيا وأوروبا.

**الشكل (3) نسبة المهاجرين إلى الدولة الليبية من دول الطوق الأول والثاني.**

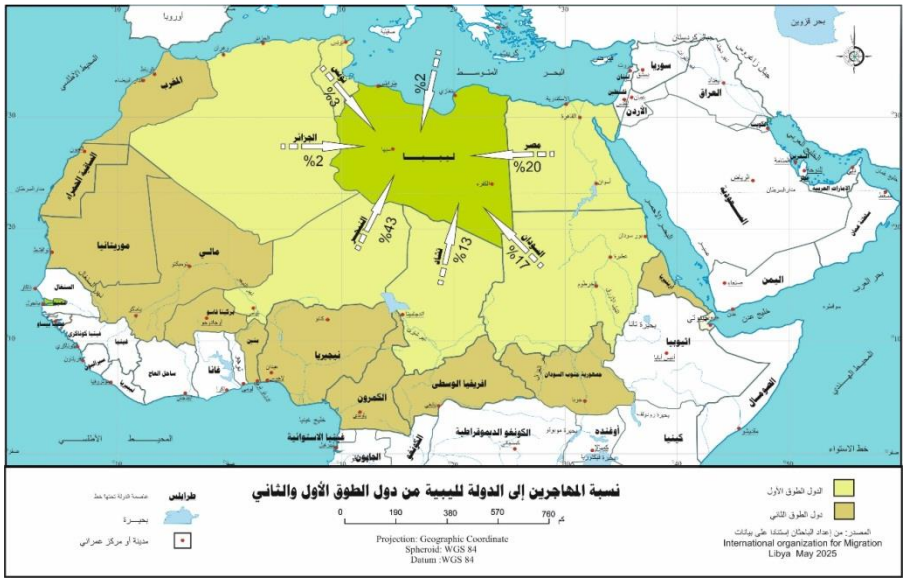


## 5. أسباب هجرة المهاجرين:

تُعدّ الهجرة في النيجر أنموذجًا لدراسة ظاهرة الهجرة، ذات جذور اقتصادية بالدرجة الأولى، إذ تدفع الظروف المعيشية الصعبة وضعف الدخل الأفراد إلى البحث عن فرص أفضل خارج البلاد. كما يسهم ارتفاع معدلات البطالة وندرة فرص العمل في تعزيز النزوح نحو الدول المجاورة أو الأوروبية. وتُضاف إلى ذلك عوامل ثانوية مثل انعدام الأمن، وسوء الأوضاع الغذائية والخدمية، مما يجعل الهجرة خيارًا اضطراريًا للعديد من السكان.

الجدول (3) أسباب الهجرة إلى الخارج في دولة النيجر

| أسباب الهجرة | النسبة % |
|---|---|
| مدخول غير كافٍ في بلد المنشأ | %57 |
| البحث عن فرص تشغيل خارج البلد | %18 |
| عدم وجود فرص عمل في بلد الأصل | %16 |
| انعدام الأمن أو النزاع | %3 |
| العنف أو الاضطهاد | %2 |
| قدرة محدودة على تلبية الاحتياجات الغذائية | %2 |
| للوصول للخدمات | %1 |

**المصدر**: تقرير المنظّمة الدولية للهجرة في ليبيا عن المهاجرين يوليو – سبتمبر 2021 الجولة 38.

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995079

ويُظهر الجدول (3) أنّ الهجرة من النيجر تُعزى في المقام الأول إلى عوامل اقتصادية، إذ تُشكّل الأسباب المرتبطة بالدخل وفرص العمل النسبة الكبرى من دوافع الهجرة، فقد جاء ضعف المدخول في بلد المنشأ على رأس الأسباب بنسبة 57%، ما يعكس هشاشة الأوضاع الاقتصادية وانخفاض مستويات المعيشة، ويدفع الأفراد إلى البحث عن مصادر دخل بديلة خارج البلاد.

ويأتي في المرتبة الثانية البحث عن فرص تشغيل خارج البلد 18%، تليه ندرة فرص العمل في الداخل بنسبة 16%، وهو ما يؤكد أنّ البطالة تمثّل أحد أبرز محركات الهجرة من النيجر، خاصة في ظل محدودية الاستثمارات وضعف البنية الإنتاجية.

أمّا العوامل الأمنية مثل انعدام الأمن أو النزاع فشكّل 3%، والعنف أو الاضطهاد بنسبة 2%، فتبدو أقل تأثيرًا نسبيًا، لكنها تظل ذات أهمية في بعض المناطق الحدودية التي تشهد اضطرابات متكررة، كما تشير نسبة 2% المتعلقة بالقدرة المحدودة على تلبية الاحتياجات الغذائية إلى ارتباط الهجرة أيضًا بضعف الأمن الغذائي وسوء الظروف المعيشية، في حين يمثّل الوصول إلى الخدمات، بنسبة 1% سببًا ثانويًا.

وبناءً على ذلك يمكن القول إنّ الهجرة من النيجر ذات طابع اقتصادي بالأساس مدفوعة بضعف الدخل وفرص العمل، بينما تأتي العوامل الأمنية والاجتماعية في مراتب متأخرة، مما يعكس تحديات التنمية المستدامة وضعف التكامل بين سياسات التشغيل والحماية الاجتماعية في الدولة.

## 6. أسباب اختيار المهاجرين للدولة الليبية كمنطقة للهجرة والعبور إلى أوروبا:

تُعدّ ليبيا من أبرز مناطق الجذب والعبور للمهاجرين في القارة الإفريقية، ويرتبط ذلك بمجموعة من العوامل الجغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تجعلها وجهة مفضلة ضمن مسارات الهجرة نحو أوروبا. من أهمها:

### أ. الانقسام السياسي وضعف القبضة الأمنية:

يُعدّ الانقسام السياسي وضعف القبضة الأمنية من أبرز العوامل التي تجعل من ليبيا منطقة جذب لعبور المهاجرين أو الاستقرار المؤقت فيها. فمنذ تعثّر المسار المؤسسي للدولة وتعدد الأطراف الحاكمة، تراجعت قدرة المؤسسات على فرض سياسات موحدة لإدارة الحدود وتنظيم حركة الأفراد، ما أسهم في جعل البلاد فضاءً مفتوحًا لعبور موجات بشرية قادمة من بلدان الجوار الإفريقي ومن مناطق الصراع. وأدى هذا الانقسام إلى تراجع فاعلية الأجهزة الأمنية، وتشتت مراكز القرار، وغياب منظومة متكاملة للرقابة على المنافذ البرية والبحرية. كما ساهم في ظهور تشكيلات مسلحة

محلية تمارس نفوذاً غير رسمي، ما أنتج بيئة أمنية هشّة تجد فيها شبكات التهريب والاتجار بالبشر مجالًا واسعًا للتمدد. ونتيجة لذلك أصبحت ليبيا محطة عبور رئيسة نحو أوروبا، ووجهةً للتوطين المؤقت لبعض الفئات التي ترى في الوضع الراهن فرصة للحصول على فرص اقتصادية أو للبحث عن ملاذ آمن. وتُظهر التجربة الميدانية أنّ هذا الواقع يُعزز استقطاب المهاجرين عبر توفير بيئة منخفضة القيود تسمح بحرية الحركة والتنقل داخل البلاد، مقارنة بالدول ذات الأنظمة الأمنية المنظّمة. كما أنّ غياب اتفاق وطني بشأن سياسات الهجرة واللجوء ساهم في إضعاف قدرة الدولة على إدارة التدفقات السكانية، ما جعل المهاجرين يتخذون من الأراضي الليبية إمّا نقطة انطلاق نحو أوروبا أو مكانًا للبقاء المؤقت ريثما تتضح مساراتهم المستقبلية. وبناءً على ذلك يمكن القول إنّ استمرار الانقسام السياسي والهشاشة الأمنية يشكّلان عاملًا مزدوجًا يشجع الهجرة غير النظامية عبر الأراضي الليبية، ويسهم في تحويل البلاد من مجرد نقطة عبور إلى فضاء محتمل للتوطين، الأمر الذي يستدعي إصلاحات مؤسسية وأمنية متكاملة من أجل تعزيز إدارة الحدود وصياغة سياسات فعّالة في مجال الهجرة.

**ب. توفر فرص العمل المؤقت في الدولة الليبية:**

يُعدّ توفر فرص العمل ذات الدخل المقبول في السوق الليبي عاملًا مؤثرًا في جعل البلاد منطقة عبور مفضّلة لدى المهاجرين غير النظاميين. فعلى الرغم من هشاشة البنية الاقتصادية وتذبذب النشاط الإنتاجي تُتيح السوق المحلية في عدد من القطاعات، كالبناء والخدمات والأنشطة الحرفية، فرص عملٍ غير رسمية تُوفّر دخلًا سريعًا يمكّن المهاجرين من ادخار مبالغ مالية كافية لاستكمال رحلتهم نحو الضفة الأوروبية. ويعزز هذا الواقع ضعف منظومة الرقابة على سوق العمل، وانتشار الاقتصاد غير المنظم الذي يستوعب العمالة منخفضة المهارة بتكاليف متدنية. وفي السياق ذاته أسهم انتشار شبكات التهريب والاتجار بالبشر في استغلال حاجة المهاجرين لجمع الأموال اللازمة لدفع تكاليف العبور. إذ يقوم هؤلاء الوسطاء بتوفير مسارات لنقل المهاجرين مقابل مبالغ كبيرة، مما يدفع المهاجرين إلى البقاء في ليبيا مدة أطول بهدف العمل وتجميع المبلغ المطلوب. وتنتعش هذه الشبكات نتيجة عجز الدولة عن فرض سيطرتها على كامل رقعتها الجغرافية، وضعف تطبيق القوانين الرادعة، ما يتيح لعمليات التهريب أنْ تتوسع وتترسخ كأنشطة اقتصادية موازية، فعجز الحكومة عن ضبط الحدود وملاحقة العصابات المنظّمة يخلق بيئة مشجعة لاستمرار تدفق المهاجرين، ويُحوّل ليبيا إلى حلقة محورية في مسارات الهجرة غير النظامية عبر صحراء الساحل والبحر

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995079

المتوسط. كما يُسهم غياب استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة الهجرة في تفاقم الوضع، إذ لا تزال السياسات المعتمدة تتسم بالتشتت وعـدم الاتساق، ما يحدّ من فعالية المعالجة الأمنية والاقتصادية لهذه الظاهرة.

وعليه فإنّ العلاقة بين توفر فرص العمل غير الرسمية، وانتشار شبكات التهريب، وضعف سيطرة الدولة تُنتج حلقة مترابطة تجعل من ليبيا محطة جذب وانتظار للمهاجرين. ويعكس ذلك الحاجة الملحّة إلى تعزيز الحوكمة الأمنية والاقتصادية، وضبط سوق العمل، وتفعيل برامج وطنية لتنظيم الهجرة والحد من الاتجار بالبشر.

**ج. القرب الجغرافي من السواحل الأوروبية:**

يُعَدّ الموقع الجغرافي لليبيا على الضفة الجنوبية للمتوسط عاملًا رئيسًا في جعلها محطة عبور مفضّلة للمهاجرين غير النظاميين، إذ تفصلها عن أوروبا مسافة بحرية قصيرة تُقلّل الوقت والتكلفة وتُغري بالمغامرة. وعزّز هذا القرب مكانة ليبيا كآخر محطة ضمن شبكات الهجرة العابرة للصحراء، مستفيدًا من تعدد المنافذ الساحلية وضعف الرقابة الأمنية في بعض المناطق، ما أتاح لشبكات التهريب توسيع نشاطها. كما أسهمت التصورات المتفائلة بين المهاجرين، المدفوعة بروايات تصوّر ليبيا كبوابة أخيرة نحو أوروبا في استمرار تدفقهم. وبذلك يشكّل الموقع الليبي عاملًا حاسمًا في فهم ظاهرة الهجرة غير النظامية، بما يستدعي مقاربات متكاملة لإدارة السواحل وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي للتقليل من مخاطرها.

**د. السياق الاجتماعي والثقافي:**

تلعب الروابط الاجتماعية والدينية المشتركة وفي مقدمتها الدين الإسلامي، دورًا مهمًا في تعزيز مشاعر الانتماء والتقارب بين المهاجرين والمجتمعات المحلية داخل ليبيا، ويسهم هذا التقارب في تهيئة بيئة أكثر قبولًا للمهاجرين، ما يسهّل اندماجهم المؤقت أو عبورهم عبر الأراضي الليبية نحو وجهاتهم النهائية. وإلى جانب ذلك يشكّل التشابه النسبي في العادات والقيم الثقافية بين ليبيا والدول المجاورة عاملًا إضافيًا في تعزيز جاذبية البلاد محطة انتقال داخل مسار الهجرة الطويل، إذ يقلّل هذا التشابه من حدة الصدمة الثقافية ويتيح مستوى أعلى من التفاهم الاجتماعي، الأمر الذي يجعل الإقامة المؤقتة أكثر سهولة ومرونة.

**هـ. الغنى النسبي لليبيا بالموارد الطبيعية:**

أسهم الغنى النسبي للدولة الليبية بالمـوارد الطبيعية، ولا سيما النفـط والغاز، في جعلها نقطة

جذب داخل مسارات الهجرة الإقليمية. غير أنّ هذا المورد الاقتصادي الوافر تزامن مع حالة من الانقسام السياسي وضعف مؤسسات الدولة، ما أفرز بيئة أمنية هشة ساعدت على توسّع شبكات التهريب وعمليات التنقّل غير النظامي داخل البلاد. وفي ظل غياب الرقابة الفعّالة وتشتت السلطة، أصبحت ليبيا مسرحًا لنشاط واسع لشبكات العبور، الأمر الذي سهّل حركة المهاجرين عبر أراضيها مقارنةً بالدول التي تتمتع بسيطرة أمنية صارمة وقدرة
أكبر على ضبط حدودها.

وبذلك يمكن القول إنّ اختيار ليبيا وجهة أو منطقة عبور للهجرة هو نتاج لتفاعل مركّب بين الجغرافيا القريبة، والروابط الاجتماعية والثقافية، والعوامل الاقتصادية والسياسية، التي جعلت من البلاد محورًا استراتيجيًا في حركة الهجرة الأفريقية نحو أوروبا.

## 7. الآثار السلبية للمهاجرين:

### أ. أثر المهاجرين في نقل الأمراض من موطنهم إلى الدولة المستقبِلة: الحالة الليبية أنموذجًا:

تُمثّل الهجرة الدولية عاملًا مؤثرًا في الصحة العامة، خاصة عند غياب الفحص والرعاية الصحية للمهاجرين. وفي السياق الليبي تشكّل تدفقات المهاجرين غير النظاميين من دول جنوب الصحراء والقرن الإفريقي عاملًا محتملًا لنقل بعض الأمراض، مثل السل والملاريا والتهاب الكبد الفيروسي B وC. وتتفاقم هذه المخاطر بسبب ضعف آليات الفحص عند الدخول، وغياب الحجر الصحي، وتردي البنية التحتية الصحية الناتج عن الاضطرابات السياسية منذ عام 2011، بما في ذلك نقص الكوادر الطبية، وضعف نظم الرصد الوبائي، ونقص الأدوية واللقاحات.

### ب. انعدام الرسوم القانونية للإقامة، وغياب الإلزام الضريبي على العمالة الوافدة غير النظامية:

تُعدّ ليبيا وجهة مفضلة للمهاجرين نتيجة غياب الرسوم والضرائب المتعلقة بالإقامة مقارنة بالدول المجاورة، ما يسهّل بقاءهم وعملهم داخل البلاد دون منظومة تنظيمية واضحة. ونتيجة لهذه الظروف تصبح ليبيا أكثر عرضة لانتقال الأمراض الوافدة، الأمر الذي يستدعي تعزيز الفحص الطبي عند الوصول، وإنشاء وحدات للحجر الصحي، وتطوير نظم الرصد، ودعم الكوادر الصحية، إضافة إلى التعاون مع المنظمات الدولية لتحقيق أمن صحي مستدام. فانعدام الرسوم القانونية للإقامة، وغياب الإلزام الضريبي على العمالة الوافدة غير النظامية، يتيح للمهاجرين فرصة العيش والعمل دون أعباء مالية تُذكر. ويجعل هذا الوضع تكلفة البقاء في ليبيا أقل بكثير مقارنة ببلدان أخرى في شمال إفريقيا، الأمر الذي يسهم في تعزيز تدفق المهاجرين عبر حدودها البرية الواسعة.

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995079

**ج. فرص حصول المهاجرين على عمل في الاقتصاد غير الرسمي:**

من جهة أخرى يتيح العمل في الاقتصاد غير الرسمي للمهاجرين فرص الحصول على دخل نقدي دون الحاجة إلى أوراق ثبوتية أو إجراءات رسمية، ما يخفف من الضغوط المالية التي يواجهونها في دول أخرى تفرض شروطًا قانونية معقدة وضرائب مرتفعة. ونتيجة لذلك تصبح ليبيا خيارًا عمليًا للمهاجرين الذين يسعون إلى جمع الأموال اللازمة لتغطية تكاليف مرحلة العبور اللاحقة نحو أوروبا.

**د. خلخلة التركيبة السكانية:**

توطين أعداد كبيرة من المهاجرين –ومعظمهم من فئات عمرية شابة– يؤدي إلى تشويه التوازن الديموغرافي، حيث يصبح هناك فائض غير منظم في القوة العاملة، لا يخضع للتدريب أو التخطيط الاقتصادي، ويؤدي ذلك إلى تنافس غير عادل مع الشباب الليبي في سوق العمل، ما يفاقم البطالة ويزيد من الإحباط الاجتماعي، ويُضعف مساهمة الهبة الديموغرافية في التنمية.

**هـ. ضغط على الخدمات الأساسية والبنية التحتية:**

ارتفاع عدد السكان بسبب التوطين دون توسعة متناسبة في الخدمات العامة (كالصحة، والتعليم، والنقل، والإسكان) يؤدي إلى استنزاف الموارد، ما يقلل من جودة الحياة للمواطنين ويؤثر سلبًا على تنمية رأس المال البشري.

**و. تهديد الهوية الثقافية والاجتماعية:**

دخول أعداد كبيرة من المهاجرين ذوي الخلفيات الثقافية المختلفة دون تأطير قانوني وثقافي يمكن أنْ يؤدي إلى تفكيك الانسجام الاجتماعي، وهو عامل مهم في استقرار البيئة اللازمة لتوظيف الهبة الديموغرافية لصالح التنمية.

**ز. إضعاف سياسات التخطيط الديموغرافي:**

وجود كتلة سكانية غير محسوبة رسميًا ضمن إحصاءات الدولة يُربك رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويجعل من الصعب تطبيق خطط تنموية فعالة تعتمد على بيانات دقيقة للسكان وسوق العمل.

**ح. زيادة الهشاشة الأمنية والسياسية:**

يؤدي التوطين غير المنظم إلى تعزيز شبكات التهريب والتجنيد في الجماعات المسلحة، وهو ما يقوض الاستقرار، ويهدد القدرة على تطوير سياسات تشغيل فعالة للشباب الليبي، ويحول الهبة الديموغرافية إلى أزمة ديموغرافية.

## 8. الإيجابيات والمميزات لتوطين المهاجرين غير الشرعيين:

### أ. توسيع القاعدة السكانية القابلة للعمل:

ليبيا من الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة (حوالي 7 مليون نسمة فقط على مساحة شاسعة)، ما يحد من إمكانيات استغلال بعض الموارد الطبيعية والبشرية. في حال تمت إدارة الهجرة وتنظيم التوطين، ويمكن أنْ تمثّل العمالة الوافدة عنصرًا مساعدًا في دعم بعض القطاعات (مثل الزراعة، والبناء، والخدمات)، خصوصًا تلك التي تعاني من نقص في العمالة الوطنية.

### ب. تنشيط الاقتصاد غير الرسمي ثم إدماجه تدريجيًا:

يُعدّ المهاجرون قوة دافعة في القطاعات غير الرسمية، ويمكن –إذا ما تمّ تأطير نشاطهم قانونيًا– تحويل النشاطات العشوائية إلى اقتصادية منتجة تدفع الضرائب وتساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

### ج. تحفيز الاستثمار في البنية التحتية والخدمات:

تزايد عدد السكان –ولو بشكل غير تقليدي–يُجبر الدولة والمجتمع الدولي على تسريع الاستثمار في الإسكان، الصحة، التعليم، النقل، والتدريب المهني، مما يعود بالنفع على المواطنين أيضًا.

### د. فرصة لإعادة تشكيل السياسة الديموغرافية:

يمكن أنْ تكون هذه الظاهرة محفزًا للنقاش حول ضرورة صياغة سياسة ديموغرافية وطنية واضحة، تأخذ في الاعتبار التحولات الجيوسياسية، ومتغيرات سوق العمل، والهيكل العمري للسكان، بدل تركها للظروف الخارجية.

### هـ. دورهم في الإعمار والمناطق النائية:

المهاجرون غير الشرعيين يكونون أكثر استعدادًا للعمل في مناطق نائية أو صعبة (مثل الجنوب الليبي، أو المناطق الصحراوية) مقارنة بالعمالة الوطنية، مما يمكن استثماره في خطط تنمية إقليمية موزونة.

ولا يمكن الاستفادة من هذه الميزات إلّا ضمن سياسة شاملة للهجرة والتنمية، تشمل تنظيم قانوني للهجرة. وخطط إدماج تدريجي للعاملين النظاميين، مع حماية الهوية الوطنية والثقافية، وتأكيد سيادة الدولة على أراضيها وحدودها.

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995079

### 9. المنظومة الثقافية القَبَلية وانعكاساتها على قبول الآخر وسياسات الهجرة في ليبيا:

يُظهر البناء المجتمعي في ليبيا منظومة ثقافية ترتكز على الانتماء القَبَلي والروابط النَّسَبية، بحيث تُعدّ الأرض الليبية فضاءً خاصًا بأبنائها الأصليين، ويُنظر إلى الهوية الوطنية غالبًا من منظور يقوم على "الجنس" لا على مبدأ المواطنة بالولادة داخل الإقليم. وضمن هذا السياق يتجلّى ضعف تقبّل المجتمع للغريب، سواء أكان من خارج القبيلة أم المدينة، فضلاً عن الوافدين من خارج البلاد. ويتعمق هذا الإطار الإدراكي في بعض الخطابات الاجتماعية التي تذهب إلى التشكيك في ليبية مكونات محلية أصيلة كالتبو والطوارق، على الرغم من امتدادها التاريخي وجذورها العميقة في البلاد. (الكف، 2021، ص35) وينتج عن هذا التصوّر المحدود للانتماء الوطني نوع من الانغلاق الاجتماعي ينعكس سلبًا على قدرة الدولة على استيعاب المهاجرين أو ذوي المهارات المهنية العالية. فعلى الرغم من حاجة الاقتصاد الوطني إلى موارد بشرية مؤهلة لتعويض النقص في الخبرات وللمساهمة في بناء اقتصاد متنوّع فإنّ الاتجاهات الاجتماعية السائدة تميل إلى رفض إدماج "الدماء الجديدة" في التركيبة الوطنية. ولا يقتصر هذا الرفض على المستويات الشعبية فحسب، بل يمتد ليؤثر في مواقف صُنّاع القرار، الذين غالبًا ما يتحفظون على تَبَنّي سياسات استقدام العمالة الماهرة أو تشجيع الهجرة المنظَّمة، خشية الاصطدام بالموقف المجتمعي الرافض.

وتُظهر التجارب الدولية –لا سيما في الدول الغربية– أنّ استقبال المهاجرين وإدماجهم في سوق العمل يمكن أنْ يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، ورفد القطاعات الإنتاجية بمهارات متنوعة، وخلق بيئات ابتكارية قادرة على التكيّف مع متطلبات العصر. ومع ذلك لا تزال هذه النماذج تواجه صعوبة في الاقتداء بها داخل السياق الليبي، نتيجة لهيمنة التصورات التقليدية حول الهوية والانتماء، وضعف الوعي بأهمية التنوّع البشري في دعم التنمية الشاملة. لذا فإنّ معالجة هذا الإشكال تتطلب إعادة بناء منظومة ثقافية تُعلي من قيمة المواطنة القانونية، وتعزّز الانفتاح المدروس، بما يتيح توظيف الإمكانات البشرية كافة لخدمة مشروع الدولة والتنمية المستدامة.

### 10. الأطماع الخارجية وتأثيراتها على ليبيا:

تُشكّل التباينات الديموغرافية والاقتصادية بين ليبيا ودول الجوار بيئة حاضنة للأطماع الخارجية التي تستهدف استغلال الموارد الليبية، وتأثيرها على الاستقرار السياسي والأمني من أهمها:

– النفوذ الجيوسياسي: حيث تستغل بعض الدول حالة الضعف السياسي والأمني في ليبيا بدعم فصائل مسلحة وجماعات محلية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، وهو ما يعمّق حالة الانقسام ويعرقل

جهود بناء الدولة (International Crisis Group, 2023) والاستغلال الاقتصادي حيث يسعى بعض الأطراف إلى الاستفادة من الثروات النفطية الليبية عبر شبكات التهريب والتجارة غير الرسمية، مما يُضعف الاقتصاد الوطني ويُعزز من مظاهر الفساد والاقتصاد غير الرسمي.

– الضغط الديموغرافي: تعمل بعض الدول على توظيف الأزمات السكانية والهجرات غير النظامية أدوات ضغط تؤثر في السياسات الداخلية الليبية، وتُحدث إرباكًا في مؤسسات الدولة وقدراتها على التحكم في الحدود (International Organization for Migration [IOM], 2022) وكذلك الهجرة غير الشرعية وتهريب السلع حيث تلعب ليبيا دورًا محوريًا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين غير النظاميين من دول إفريقيا جنوب الصحراء نحو أوروبا، وهو ما يزيد من الضغوط على البنية التحتية ويولد تحديات اجتماعية وأمنية معقدة (IOM, 2022) بالإضافة إلى ذلك تُسهّل الحدود البرية المفتوحة عمليات تهريب السلع بما في ذلك النفط والمواد الأساسية، مما يُضعف قدرة الدولة على السيطرة الاقتصادية ويُغذي مظاهر الفساد والجريمة المنظَّمة (World Bank, 2021). وينتج عن الكماشة الديموغرافية المحيطة بليبيا عدة مخاطر جوهرية، منها استنزاف الموارد والخدمات العامة، مع تفاقم الضغوط على قطاعات الصحة والتعليم، وتفاقم النزاعات القبلية والعرقية في ظل ضعف آليات الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية، مع تهديد السيادة الوطنية نتيجة التدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة، مما يؤدي إلى تقويض مؤسسات الدولة. ورغم المخاطر يمكن للظاهرة أنْ تحمل بعض الفرص التنموية إذا ما تمّ تفعيلها بشكل مدروس منها تعزيز رأس المال البشري عبر دمج الوافدين في السوق المحلي وتبادل الخبرات، وإمكانية توسعة سوق العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي في قطاعات معينة.

وتتطلب معالجة هذه التحديات تبني سياسات متكاملة تعزز من قدرة الدولة على إدارة حدودها، وضبط حركة الهجرة، والحد من أنشطة التهريب، وذلك بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي مع المنظمات المختصة، وتطوير البنية المؤسسية وتحسين الحوكمة الأمنية والاقتصادية مع تبني سياسات شاملة للاستفادة من الموارد البشرية وتحقيق التنمية المستدامة.

**11. محاولات توطين المهاجرين غير النظاميين في ليبيا: الأبعاد الأمنية والديموغرافية والاقتصادية:** تواجه ليبيا منذ أكثر من عقد تصاعدًا مستمرًا في التحديات المرتبطة بتدفق المهاجرين غير النظاميين عبر حدودها الجنوبية، في ظل هشاشة أمنية ومؤسساتية ممتدة منذ عام 2011. وتعاظمت هذه التحديات مؤخرًا مع ازدياد الضغوط الأوروبية والدولية الرامية إلى توطين جزء من

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995079

هؤلاء المهاجرين داخل الأراضي الليبية، خيارًا يُطرح في سياق إدارة ملف الهجرة جنوب–شمال، الأمر الذي قوبل برفض رسمي وشعبي واسع داخل ليبيا. وتُعدّ مسألة توطين المهاجرين غير النظاميين من أكثر القضايا حساسية في ليبيا، حيث تُنظر إليها بوصفها تهديدًا مباشرًا للأمن الوطني. ووفقًا للدكتور محمد خليفة العقوري رئيس الجمعية الليبية للعلوم السياسية فإنّ هذا التوطين يفضي إلى تعقيدات أمنية جسيمة من بينها: تنامي الجريمة المنظَّمة، وتفاقم التدخّلات الأجنبية، وتهتك النسيج الاجتماعي المحلي (العقوري، 2025). كما أشار إلى أنّ ليبيا غير مُلزمة قانونيًا باتفاقيات دولية تفرض عليها استيعاب هؤلاء المهاجرين، غير أنّها تواجه ضغوطًا سياسية متزايدة من بعض القوى الأوروبية لتحقيق هذا الهدف. من جهة أخرى يؤكد المحلل الاقتصادي أحمد الخميسي على أنّ توطين المهاجرين بصورة دائمة سيفاقم من الضغوط الاقتصادية على الدولة الليبية، لا سيما فيما يتعلق بالموارد العامة، والخدمات الأساسية، وسوق العمل المتخمة أصلًا بالبطالة المرتفعة، خصوصًا في أوساط الشباب (الخميسي، 2025). ويقترح الخميسي تبني مقاربة بديلة تقوم على تنظيم العمالة المؤقتة من خـلال تصاريح محـددة الأجل، بما يحقق توازنًا بين حاجات سـوق العمل ومتطلبات الأمن والسيادة الوطنية.

**أ. الرؤية السياسية الليبية تجاه الضغوط الأوروبية:**

في السياق ذاته يشير بعض المحللين إلى أنّ المحاولات الأوروبية لدفع ليبيا نحو قبول التوطين تُعدّ ممارسة انتهازية تسعى عبرها بعض الحكومات الأوروبية إلى تصدير أزمتها الداخلية نحو الجنوب، عوضًا عن معالجة الأسباب الجذرية للهجرة في دول المصدر ويرون أنّ هذا الطرح يتعارض مع المصلحة الوطنية لليبيا التي تعاني من انقسامات سياسية ومؤسساتية مزمنة، ويهدد بزيادة نفوذ شبكات التهريب والإرهاب على حد سواء.

**ب. غياب الطابع المهني والكفاءات لغالبية المهاجرين:**

تُعدّ الهجرة غير النظامية القادمة من دول الجوار الإفريقي مثل تشاد، النيجر، السودان، ومالي من أبرز القضايا التي تؤثر على الهيكل الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد، خصوصًا مع غياب الطابع المهني لغالبية هؤلاء المهاجرين. وتؤكد الدراسات الميدانية وتقارير المنظّمات الدولية مثل المنظّمة الدولية للهجرة IOM ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR أنّ الغالبية العظمى من المهاجرين إلى ليبيا هم من العمالة غير الماهرة أو من ذوي التعليم المحدود، لا

يحملون مؤهلات مهنية أو شهادات علمية عالية في مجالات الطب أو الهندسة أو التكنولوجيا. وتتمثّل آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد الليبي في النقاط الآتية:

**ج. غياب القيمة المضافة للمهارات:**

– ضعف الإنتاجية: غياب المهارات العالية يؤدي إلى اعتماد المهاجرين على أعمال يدوية منخفضة الإنتاجية والأجر، ما لا يسهم فعليًا في تحسين مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي.

– تشبع السوق بالأعمال البسيطة: يساهم هذا الوضع في خفض أجور بعض القطاعات غير الرسمية، مما يؤدي إلى تنافس غير متكافئ مع العمالة الوطنية ويدفع العديد من الليبيين للعزوف عن المهن الدنيا.

**د. تأثيرات سلبية على هيكل سوق العمل:**

– تشوهات في هيكل الأجور: وجود عمالة وافدة غير نظامية تقبل بأجور متدنية يساهم في كبح تطور سوق العمل ويحد من الحوافز لتحسين بيئة العمل أو الاستثمار في التدريب المهني.

– غياب التخصصات التقنية والطبية: غياب الأطباء، المهندسين، أو أصحاب الكفاءات التقنية العالية بين المهاجرين يُفقد ليبيا فرصة محتملة للاستفادة من "عقول وافدة" يمكن أنْ تسد النقص في الكوادر.

**هـ. عبء اقتصادي على الدولة:**

– الضغط على الخدمات الأساسية: يتسبب تدفق المهاجرين غير المهرة في زيادة العبء على مرافق الصحة العامة، والإسكان، والمياه، خصوصًا في مدن الجنوب مثل سبها وغات وأوباري.

– عدم المساهمة الضريبية: معظم المهاجرين غير الشرعيين يعملون خارج الأطر الرسمية، وبالتالي لا يسهمون في الإيرادات العامة، بينما يستفيدون —بشكل مباشر أو غير مباشر— من بعض الخدمات.

**و. تعطيل ممكنات "الهبة الديموغرافية" الليبية:**

– ليبيا دولة فتية، وتواجه تحديات في استثمار طاقاتها الشابة، لكن وجود كتلة سكانية وافدة ذات مهارات منخفضة وغير مندمجة في التنمية يشوش على جهود خلق اقتصاد قائم على المعرفة والكفاءة.

– بدلًا من دعم التحول نحو اقتصاد إنتاجي حديث تُكرّس هذه الظاهرة النمط الريعي عبر نشاطات اقتصادية غير منظمة مثل تهريب الوقود أو التجارة غير الرسمية، مما يعمّق الاقتصاد الموازي.

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995079

بينما يمكن للهجرة المنظَّمة أنْ ترفد الاقتصادات بالكفاءات وتدعم جهود التنمية، فإنّ استمرار تدفق عمالة غير ماهرة وغير منظّمة إلى ليبيا يمثّل عبئًا اقتصاديًا واجتماعيًا، ويعيق هذا الواقع تحول ليبيا نحو اقتصاد متنوع ومستدام، ويؤخر استثمار "الهبة الديموغرافية" الوطنية في مسارات استراتيجية ذات جدوى عالية.

**نتائج الدراسة:**

1. أظهرت الدراسة وجود فجوة سكانية واسعة بين ليبيا ودول جوارها الإفريقي والعربي، حيث تتميز ليبيا بانخفاض عدد السكان مقارنة باتساع رقعتها الجغرافية ووفرة مواردها الطبيعية، في حين تتسم دول الجوار بكتل ديموغرافية كبيرة ونمو سكاني مرتفع مع محدودية الموارد، مما أسهم في تكوين ضغط ديموغرافي خارجي على ليبيا.

2. بيّنت النتائج أنّ التفاوت الحاد في مستويات التنمية والموارد بين ليبيا ودول الطوق ساهم في جعل ليبيا نقطة جذب رئيسة لتدفقات الهجرة غير النظامية، وهو ما أدى إلى اختلالات ديموغرافية وأعباء اقتصادية وخدمية إضافية على الدولة.

3. كشفت الدراسة أنّ تغيّر أنماط التوزيع الجغرافي للسكان داخل ليبيا، وتحديدًا حول الحدود الجنوبية والغربية، يزيد من حدة المخاطر الأمنية نتيجة ضعف السيطرة على المناطق الحدودية واتساع نشاط شبكات التهريب وتجارة البشر والجماعات المتطرفة.

4. أشارت النتائج إلى أنّ دول الجوار –رغم محدودية مواردها– تسعى لتعزيز نفوذها داخل ليبيا بالاستفادة من هشاشة البيئة الديموغرافية فيها، الأمر الذي يعكس تزايد الأطماع الجيوسياسية للحصول على مكاسب اقتصادية أو مجال حيوي أو ممرات تجارية.

5. أدى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين والوافدين إلى حدوث تغيّرات في البنية السكانية، بما في ذلك زيادة نسبة الأجانب، ما انعكس على سوق العمل، والتوازن الاجتماعي، والهوية الثقافية.

6. خلص البحث إلى أنّ استمرار تدفقات الهجرة وتراجع النمو السكاني الطبيعي ساهم في زيادة الضغط على الموارد والخدمات الأساسية، لا سيما في المناطق الحضرية، مع ضعف قدرة الدولة على استيعاب هذه الزيادة التنظيمية.

7. أوضحت النتائج وجود قصور في السياسات السكانية والأمنية في التعامل مع تداعيات الكماشة الديموغرافية، وهو ما يعكس ضعف التخطيط الديموغرافي الشامل، وعدم وجود استراتيجيات واضحة لإدارة الموارد البشرية والسكانية.

8. بيّنت الدراسة ضرورة وضع سياسات سكانية طويلة المدى تعزز النمو السكاني الطبيعي في ليبيا، بالتوازي مع تطوير منظومات أمن حدودي ومراقبة سكانية فعّالة لاحتواء التحديات الناجمة عن الاختلالات الديموغرافية الإقليمية.

**التوصيات:**

1. ضرورة اعتماد برامج وطنية تشجع على رفع معدلات الخصوبة والمواليد بتحسين الخدمات الاجتماعية والصحية، ودعم الأسر، وتوفير حوافز مادية ومعنوية بما يسهم في زيادة الكتلة السكانية الوطنية على المدى الطويل.

2. توصي الدراسة بتطوير قدرات الدولة في مراقبة الحدود عبر استخدام التقنيات الحديثة، والتعاون الأمني الإقليمي والدولي للحد من تدفق المهاجرين غير النظاميين، وضبط أنشطة التهريب والجريمة المنظَّمة.

3. ضرورة إعداد استراتيجية شاملة لإدارة الهجرة تتضمن آليات للحد من الهجرة غير النظامية، وتطوير سياسات دمج وتوطين محدودة ومدروسة، بما يخفف من الضغوط الديموغرافية والأمنية والاقتصادية الناجمة عن تدفقات الوافدين.

4. تشجيع التنمية الاقتصادية المحلية في المناطق الحدودية لتعزيز استقرار السكان وتوطينهم، مما يحد من هشاشة البنية الديموغرافية في تلك المناطق ويسهم في تقليل الفراغ السكاني وتداعياته الأمنية.

5. إنشاء نظام معلومات ديموغرافي موحّد وحديث لرصد التغيرات السكانية، وتدفقات الهجرة، وأنماط التوزيع الجغرافي، بهدف دعم عملية التخطيط واتخاذ القرار على أسس علمية.

6. دعم مراكز الدراسات والجامعات لإجراء بحوث معمقة حول القضايا الديموغرافية والجيوسياسية المرتبطة بها، لتوفير قاعدة معرفية تسهم في صياغة سياسات فعّالة.

7. إطلاق برامج إعلامية وتوعوية تهدف إلى زيادة إدراك المجتمع بمخاطر التراجع السكاني، وتداعيات الهجرة غير النظامية، وأهمية المشاركة في بناء مجتمع متماسك ديموغرافيًا.

8. توصي الدراسة بضرورة تعزيز التعاون مع دول الجوار والمنظّمات الدولية لإدارة ملف الهجرة والتحديات الحدودية، بما يخدم الأمن القومي الليبي ويعزز الاستقرار الإقليمي.

9. دعم سياسات التنويع الاقتصادي بهدف خلق فرص عمل جديدة وجاذبة، بما يساعد على استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة، ويحد من الاعتماد على الهجرة الوافدة لتغطية نقص العمالة.

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995079

10. توصي الدراسة بتبني مفهوم الأمن الديموغرافي جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي بوضع إطار وطني يربط بين المؤشرات السكانية والاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما يضمن إدارة متوازنة للموارد والسكان.

**قائمة المراجع:**

- العياطي، سميرة محمد، (2025)، "الهجرة غير الشرعية في ليبيا: الأسباب الخفية والتداعيات الصادمة"، بحث مقدم إلى الندوة العلمية تحت شعار "الهجرة فير القانونية: الآثار والتداعيات وانعكاساتها على المجتمع المدني الليبي"، 29/أكتوبر 2025، جامعة ذات العماد، طرابلس ليبيا.
- الكف، محمد أحمد، (2021)، الهوية الليبية (دراسة تحليلية من منظور الجغرافيا السياسية والاجتماعية). مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية, 6(11),
- المنظمة الدولية للهجرة .(2021) .(IOM) تقرير المهاجرين في ليبيا – يوليو إلى سبتمبر 2021 (الجولة 38) .طرابلس، ليبيا: مصفوفة تتبع النزوح(DTM) ، المنظمة الدولية للهجرة. تمّ الاسترجاع من: https://dtm.iom.int/libya

- International Organization for Migration (IOM). (2023). Libya: Migrant report – Round 47 (March – April 2023). Tripoli, Libya: Displacement Tracking Matrix (DTM), International Organization for Migration. Retrieved from https://dtm.iom.int/libya
- International Monetary Fund. (2023). Libya: 2023 Article IV Consultation – Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Libya (Country Report No. 23/201). Washington, DC: IMF imf.org+6imf.org+6elibrary.imf.org+6
- World Bank, UNHCR, & IOM. (2021). Socioeconomic surveys of refugees and migrants in Libya: Assessing impacts on host communities and the local economy. Washington, DC: World Bank. Retrieved from https://openknowledge.worldbank.org/
- World Bank. (2023). World Development Indicators: Net migration and population indicators. Washington, DC: World Bank. Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/

الجمعية الجغرافية الليبية
Libyan Geographical Society
تأسست سنة
1981